الأمم المتحدة

A/AC.183/2017/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 February 2017
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

مشروع برنامج العمل لعام ٢٠١٧

أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وولاية شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة لعام ٢٠١٧ في قراري الجمعية العامة ٧١/٢٠ و ٧١/٢١.

٢ - فقد طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة، في القرار ٧١/٢٠ المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، أن تقوم، والاحتلال الإسرائيلي يدخل عامه الخمسين، بتركيز أنشطتها طيلة عام ٢٠١٧ على الجهود والمبادرات الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، طلبت الجمعية العامة أن تواصل اللجنة: (أ) السعي إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير؛ (ب) دعم التوصل إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقيق حل الدولتين ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ (ج) حشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني؛ (د) إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وتقديم التقارير والمقترحات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام؛ (هـ) التعاون مع منظمات المجتمع المدني وإشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني، وبخاصة في هذه الفترة من انعدام الاستقرار السياسي والمعاناة

130217 100217 17-01654 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإنسانية والاقتصادية، للمساهمة في التخفيف من حدة هذه المعاناة في صفوف الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون.

٣ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١/٧١ المعنون ''شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة'' أن تواصل الشعبة الاضطلاع بأنشطة دعما لولاية اللجنة، بما في ذلك: (أ) رصد ما يحدث من تطورات ذات صلة بقضية فلسطين؛ (ب) تطوير وتوسيع نطاق موقع ''قضية فلسطين'' على شبكة الإنترنت ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين؛ (ج) إعداد ونشر المنشورات المتعلقة بقضية فلسطين؛ (د) تنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، مع استمرار مشاركة الشخصيات البارزة والخبراء الذائعي الصيت على الصعيد الدولي؛ (هـ) التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين، بما في ذلك من خلال الفريق العامل التابع للجنة و ''منبر الأمم المتحدة لفلسطين'' التابع للفريق العامل؛ (و) تطوير وتعزيز البرامج السنوية لبناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين؛ (ز) تنظيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة معرض سنوي أو مناسبة ثقافية بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين.

ثانيا - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٤ - منذ أن قُدم إلى الجمعية العامة تقرير اللجنة عن الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (A/71/35)، ظل الفلسطينيون يعانون من انتهاكات لحقوق الإنسان تكاد تُرتكب ضدهم كل يوم نتيجة للممارسات والتدابير التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية، ومن مظاهر ذلك الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم، وفرض قيود مشددة على حرية التنقل وحرية التعبير، والتوغلات والغارات العسكرية في أجزاء كثيرة من الضفة الغربية، والإفراط في استخدام القوة، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون محاكمة لفترات مطولة، وتعذيب الأسرى الفلسطينيين وإساءة معاملتهم، وتشريد المدنيين قسرا؛ وهذه كلها من دواعي القلق الشديد من غياب الحماية الواجبة للمدنيين. وقد وثقت وكالات الأمم المتحدة المعنية العاملة على أرض الميدان هذه الانتهاكات. وإن الاتجاه المتصاعد في بناء المستوطنات غير القانونية، و ''تقنين'' البؤر الاستيطانية بأثر رجعي، ومضاعفة عمليات هدم المنازل وغيرها من المنشآت المدنية، وأعمال الإخلاء، لا تشكل انتهاكات للقانون الدولي فحسب، بل تزيد أيضا من تفتيت الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتقضي على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على تلك الأرض في المستقبل.

٥ - وإن ما تشهده القدس الشرقية من توترات في محيط الأماكن المقدسة، لا سيما في حرم المسجد الأقصى، ومن توسيع للمستوطنات، وتكثيف لعمليات هدم المنازل والتشريد القسري المستمر للسكان الفلسطينيين - حسبما وثقته المنظمات الدولية والفلسطينية والإسرائيلية - يثير حالة من الغليان الشديد، ويؤدي إلى عواقب يتعذر معها إيجاد حل عادل لوضع القدس وللنزاع عموما ضمن الإطار الأعم الرامي إلى الحفاظ على حل الدولتين على أساس القانون الدولي والتوافق الدولي الحاصل منذ أمد طويل.

٦ - وأما في قطاع غزة، حيث يستمر الحصار الإسرائيلي للعام العاشر، فإن بطء وتيرة إعادة الإعمار بعد حرب عام ٢٠١٤ أدخل القطاع في مسار من التراجع المسترسل للتنمية، حيث وصلت البطالة في صفوف الشباب الفلسطيني إلى مستويات مهولة بمعدل ٦٠ في المائة. وقد كانت الخسائر الاقتصادية والبيئية من الفداحة بحيث أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منذ فترة غير يسيرة، أي في عام ٢٠١٢، أن غزة ستصبح في عام ٢٠٢٠ مكانا غير صالح للعيش.

٧ - وللانقسامات بين الفصائل الفلسطينية أثر عميق في مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة وآماله في إحلال السلام. ولقد كان في مؤتمر فتح الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وحضره أعضاء من حماس وجماعات أخرى، بارقة أمل في تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة المنشودة على أساس الهدف المشترك المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال.

٨ - وبذل المجتمع الدولي، ولا سيما فرنسا، والمجموعة الرباعية، ومصر والاتحاد الروسي، جهودا في الآونة الأخيرة للسير قدما بمبادرة السلام العربية وطرح إطار جديد موسع متعدد الأطراف بهدف إحياء عملية السلام في أفق سياسي جديد يحظى بالدعم الدولي اللازم. وقد كان قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو أول قرار للمجلس يعالج قضية فلسطين منذ عام ٢٠٠٩، مساهمة هامة في هذا الصدد.

٩ - لقد أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين؛ ومعلوم أن نص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قدمه ثلاثة من أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (السنغال وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وماليزيا)، الأعضاء أيضا في

مجلس الأمن، إلى جانب نيوزيلندا العضو في المجلس أيضا، وحظي بتأييد ١٠ آخرين من أعضاء المجلس، من ضمنهم عضوان/مراقبان في اللجنة (أوكرانيا ومصر)، فكان مجموع المؤيدين ١٤ عضوا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة الأمريكية). وأكد المجلس في هذا القرار أنه لن يعترف بأي تغيير لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ عدا التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، ودعا إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور للتراجع عما يحدث على أرض الميدان من تطورات سلبية تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وأهاب المجلس بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ودعا أيضا إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وإلى التقيد بالالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب. وأهاب المجلس كذلك بجميع الأطراف أن تواصل بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وحث المجلس في هذا الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وفي الأخير، أكد المجلس من جديد تصميمه على بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كلَّ ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ أحكام القرار.

ثالثا - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٧

١٠ - تمثل الأنشطة المنوطة باللجنة وبشعبة حقوق الفلسطينيين إسهاما هاماً من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتيسير التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبمناسبة مرور نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وسبعين عاما على اتخاذ الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين، ستركز اللجنة أنشطتها طوال عام ٢٠١٧ على استنهاض الوعي والدعم الدوليين من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإيجاد تسوية سلمية للنزاع، مع مراعاة الأولويات التالية:

(أ) إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير والاستقلال؛

(ب) إحراز التقدم للتوصل إلى اتفاق نهائي وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ج) حشد الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لجعل إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تفي بالالتزامات التي تلقيها عليها اتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك ما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والجدار والحالة في القدس الشرقية؛

(د) حشد الجهود الدولية والإقليمية والوطنية بخصوص الحصار المفروض على غزة والحالة الإنسانية المتردية في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(هـ) حشد الدعم الدولي والإقليمي للجهود الوطنية في مجال بناء القدرات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في دولة فلسطين، بما في ذلك حق دولة فلسطين في التنمية؛

(و) توسيع نطاق التعاون والدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني بغية تعبئة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ومؤازرة ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين؛

(ز) تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منها بهدف دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني للتعجيل بممارسته لحقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة؛

(ح) التواصل مع جميع الحكومات والمنظمات لتعزيز تعاونها مع اللجنة ودعمها لها في القيام بمهامها، بما في ذلك فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بدولة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧ وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.

رابعا – أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١١ – ستقوم اللجنة في عام ٢٠١٧ بتنفيذ طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٧١ إلى اللجنة أن تقوم، في ضوء بدء السنة الخمسين للاحتلال الإسرائيلي، بتركيز أنشطتها طيلة عام ٢٠١٧ على الجهود والمبادرات الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في ١٩٦٧، وبتنظيم أنشطة في هذا الصدد.

١٢ - وستواصل اللجنة تقديم تقارير عن الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وحشد العمل الدولي المناسب بخصوص التطورات البالغة الأهمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في الاجتماعات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. ولهذا الغرض، ستقوم اللجنة وفريقها العامل أيضا بعقد اجتماعات وإحاطات ومناسبات بانتظام طيلة عام ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

١٣ - وستواصل اللجنة المشاركة، حسب الحاجة، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بالموضوع. فاللجنة ترى في هذه المشاركة جانبا مهما من جوانب عملها في تعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

١٤ - وبالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستواصل اللجنة اتصالاتها مع حكومة دولة فلسطين والمجتمع المدني الفلسطيني. وستواصل اللجنة دعوة شخصيات بارزة وكيانات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني لحضور اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة لزيادة إثراء المحتوى الموضوعي لمداولات اللجنة وتحسينها من حيث شكلها.

١٥ - وستواصل اللجنة دعمها لمؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين، وفي تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

١٦ - وسيواصل مكتب اللجنة إجراء مشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية لتشجيعها على الانخراط بنشاط في برنامج عمل اللجنة. فمن شأن هذه المشاورات أن تحقق تفهما أفضل لولاية اللجنة وأهدافها. وسيدخل المكتب أيضا في اتصالات مع كافة المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة بغية توسيع عضويته وزيادة الدعم لسياسات الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها ذات الصلة بقضية فلسطين، ولأنشطة اللجنة.

١٧ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٠/٧١، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء فيها وجميع الدول والمنظمات ذات مركز المراقب لديها إلى إعداد برامج بالأنشطة الوطنية والإقليمية بشأن مسألة الحقوق الفلسطينية وقضية فلسطين، مع التركيز على الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي والجهود المبذولة لإنهاء هذا الاحتلال دون تأخير.

باء – الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

١٨ – ترى اللجنة أن برنامجها يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على القضايا ذات الأولوية المحددة في الفرع السابق وفي استكشاف السبل الممكنة للعمل المستقبلي. وتعتزم اللجنة، من خلال برنامج عام ٢٠١٧، تركيز اهتمام المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال وإحلال السلام، باعتبار ذلك ضرورة ملحة.

١٩ – وتعتزم اللجنة، من خلال أنشطتها، مواصلة توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات الحاصلة على أرض الميدان، بما في ذلك تلك التي تشكل عقبات أمام بدء مفاوضات مجدية بشأن المسائل المتصلة بالوضع الدائم، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، والالتزام القانوني للأطراف الثالثة بعدم تقديم الدعم أو الإسهام في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي. وستواصل اللجنة إعطاء الأولوية لمسألة القدس وحشد الدعم الدولي على أوسع نطاق ممكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل دولة فلسطين.

٢٠ – وستواصل اللجنة دعوة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الشبابية والنسائية وممثلي اللاجئين، إلى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة لحشد الدعم للتوصل إلى حل عادل للنزاع والتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، تعتزم اللجنة استئناف المشاورات والمؤتمرات السنوية التي يشارك فيها المجتمع المدني.

٢١ – وبذلك سوف تستكشف اللجنة أشكالا إضافية غير المؤتمرات الدولية، حسب الاقتضاء: اجتماعات المائدة المستديرة، وجولات الخطابة، وزيارات الوفود. وستسعى جاهدةً إلى تنظيم مناسباتها بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية المهتمة، مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، والحكومات الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لترتيبات تقاسم التكاليف. وستسعى إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي بين الخبراء المدعوين، وستشجع المشاركة النشطة للحكومات من المجموعات الإقليمية كافة. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وسوف تنشر التوصيات العملية الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات على أعضاء الأمم المتحدة ككل، وستجري لها تقييما بصورة منتظمة بغية اتخاذ إجراءات للمتابعة، حسب الاقتضاء. وسيربط المكتب الاتصال بسائر الدول الأعضاء في اللجنة والدول ذات مركز المراقب لديها وسيشجعها على الانضمام إلى وفود اللجنة في مختلف الفعاليات.

٢٢ - وتعتزم اللجنة تنظيم فعاليات في عام ٢٠١٧ منها ما يلي:

(أ) زيارة وفد من اللجنة إلى أمريكا الوسطى (المكسيك ونيكاراغوا) وعقد اجتماع مائدة مستديرة إقليمية للشتات الفلسطيني في أمريكا الوسطى (ماناغوا، في شباط/فبراير)؛

(ب) حلقة دراسية بشأن أهداف التنمية المستدامة لموظفي حكومة دولة فلسطين، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، في بيروت، في آذار/مارس؛

(ج) مؤتمر دولي بشأن مسألة القدس، بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، في أستانا، في نيسان/أبريل؛

(د) اجتماع لـ (خبراء) الأمم المتحدة ومنتدى للمجتمع المدني بمناسبة مرور ٥٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي، في مقر الأمم المتحدة، في حزيران/يونيه (تُحدد المواعيد لاحقا)؛

(هـ) زيارة وفد من اللجنة إلى شرق أفريقيا في النصف الثاني من العام (تُحدد التواريخ والمكان لاحقا).

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٢٣ - ستواصل اللجنة في عام ٢٠١٧ التعاون في القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبلدان حركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وستتواصل اللجنة أيضا مع منظمات أخرى ومع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. وسيُدعى ممثلو هذه المجموعات والمنظمات إلى تقديم الدعم لبرنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، والمشاركة فيه.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٢٤ - تسلم اللجنة بالمساهمة الهامة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، وستواصل تعاونها ودعمها لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية ولغيرها من منظمات المجتمع المدني. فإن تعزيز التعاون مع المجتمع المدني من الأهداف الشاملة لدى اللجنة، وستواصل إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين في أعمالها بغية حشد التضامن والدعم الدوليين للشعب

الفلسطيني، سعيا إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تيسير نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وستكون استراتيجية جديدة اعتمدها الفريق العامل التابع للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجها لعمل اللجنة مع المجتمع المدني في المستقبل. وتتوخى الاستراتيجية تقديم الدعم لعمل المجتمع المدني، سواء ما كان منه في سياق الأمم المتحدة أو على الصعيد المحلي، بغية التأثير على الدول الأعضاء بما يخدم الحقوق الفلسطينية. ويأمل الفريق العامل أن يسهم في تعزيز التنسيق بين مجموعات المجتمع المدني بخصوص قضية فلسطين وزيادة الوعي في صفوف المجتمع المدني بشأن عمل اللجنة.

٢٥ - وستتعاون اللجنة مع منظمات المجتمع المدني النشطة في مجالات من قبيل التعليم العام والتوعية ومناصرة حقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والمساعدة الإنمائية، وتحويل النزاعات، في بحث دائم عن السبل الكفيلة بتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين.

٢٦ - وستواصل اللجنة دعوة منظمات المجتمع المدني إلى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها، متيحة لها منبرا للدعوة وتوجيه السياسات والعمل الدبلوماسي. وعلى غرار ما كان في الماضي، فإن الأحداث التي تُنظم تحت رعاية اللجنة، سوف تعزز أيضا التفاعل والتنسيق الاستراتيجي بين منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية.

٢٧ - وستواصل اللجنة أعمال التنسيق مع المنظمات والشبكات المحلية والإقليمية والدولية التي تُعنى بقضية فلسطين وتزيد من تطوير هذه الأعمال. وسيتواصل اعتماد منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة من خلال الفريق العامل التابع للجنة. وبفضل المشاورات المنتظمة بين المكتب والفريق العامل والجهات المعتمدة من منظمات المجتمع المدني والمراقبين سيتسنى المضي في الاستفادة من إمكانات التعاون بين اللجنة والمجتمع المدني. وتعتزم اللجنة استئناف ممارستها المتمثلة في عقد مؤتمرات سنوية للمجتمع المدني.

٢٨ - ولمسايرة التطورات، يعتزم الفريق العامل التابع للجنة أن يطلب من منظمات المجتمع المدني المعتمدة تقديم تقارير دورية عن الأنشطة التي تضطلع بها دعما لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب اللجنة إلى الشعبة تتبع مبادرات المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين والإبلاغ عنها بصورة دورية في نشرتها الأسبوعية *NGO Action News*. وللتوعية بالحالة في أرض الميدان، وكفالة تدفق سلس للمعلومات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ستواصل الشعبة القيام بانتظام بتحديث صفحة المجتمع المدني في الموقع الشبكي لقضية فلسطين (https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/ngo.htm) والموقع الشبكي لـ ”منبر الأمم المتحدة لفلسطين“ (http://unpfp.un.org)، وصفحة الشعبة في موقع فيسبوك (www.facebook.com/UN.palestinianrights).

٢٩ - وتعتزم اللجنة وفريقها العامل أن يقوما في عام ٢٠١٧ بتنظيم عدد من الأنشطة منها ما يلي ذكره، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم:

(أ) القيام، كلما كان الأمر مناسبا، بتنظيم اجتماعات للمجتمع المدني ومشاورات مع منظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة، أو على حدة؛

(ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في العالم أجمع؛

(ج) عقد اجتماعات تشاور دورية للفريق العامل مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وللتشجيع على تحسين التنسيق والمشاركة والتعاون فيما بين تلك المنظمات وبينها وبين اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وللتعرف على وجهات نظرها بخصوص العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة عموما واللجنة بوجه خاص، واستقاء المعلومات منها عن أنشطتها الجارية؛

(د) تقديم ممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية والدولية إحاطات دورية عن الحالة على أرض الميدان وعما تقوم به من عمل تيسيرا للتوصل إلى حل الدولتين بالوسائل السلمية، وتُدعى إلى حضور هذه الإحاطات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبون ومنظمات المجتمع المدني، وتُعقد في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك على هامش مناسبات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل دورات لجنة وضع المرأة؛

(هـ) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية في تسهيل مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد برعاية اللجنة أو التي تتلقى الدعم من اللجنة، وفي المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة غير تلك التي تنظمها اللجنة؛

(و) إلقاء محاضرات في جامعات الولايات المتحدة وأمام الطلبة الذين يفدون في مجموعات لزيارة مقر الأمم المتحدة؛

(ز) التواصل مع منظمات المجتمع المدني التي لم تحصل بعد على الاعتماد لدى اللجنة؛

(ح) تنظيم مؤتمر في حزيران/يونيه عام ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة لإتاحة منبر للمناقشات الاستراتيجية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بشأن

سبل العمل في المستقبل للنهوض بممارسة الحقوق الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي دام ٥٠ عاما، بأوسع مشاركة ممكنة في المؤتمر؛

(ط) إعداد نشرة أسبوعية (*NGO Action News*) تتضمن أحدث المعلومات عن مبادرات المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بقضية فلسطين على الصعيد العالمي؛

(ي) تنظيم عروض للأفلام؛

(ك) إنتاج ونشر مواد إعلامية عن أنشطة اللجنة والفريق العامل، بما في ذلك من خلال وسائط التواصل الاجتماعي.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣٠ - تؤمن اللجنة إيمانا راسخا أن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وتوجيه السياسات، والتأثير على الحكومات، ومناصرة الشرعية الدولية دعما لتسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتؤكد اللجنة من جديد الحاجة إلى مواصلة تمتين علاقات التعاون والشراكة الفعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل هيئة برلمانية على حدة، وفي المجتمع بكل مشاربه، بشأن السبل الكفيلة بالدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى مواصلة إشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها، وستعمل على تنظيم مناسبات مشتركة مع المنظمات البرلمانية الدولية المهتمة. وتعتزم اللجنة التواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما مع الشبكة النسائية التابعة له، في سياق الزيارة التي يقوم بها وفد اللجنة إلى شرق أفريقيا وبرلمان البلدان الأفريقية في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

هاء - برنامج المنشورات

٣١ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة مصدر هام للمعلومات وأنشطة التوعية التي تسهم في إذكاء الوعي على الصعيد الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وبدور الأمم المتحدة وما تبذله من جهود وبالعمل الذي تقوم به اللجنة. ومطلوب من الشعبة أن تواصل رصد ونشر المعلومات عن التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين، وأن تنفذ الولاية المنوطة بها من خلال إصدار المنشورات التالية، إلكترونيا و/أو في شكل مطبوع:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين؛

(ب) استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(ج) تجميع سنوي للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن قضية فلسطين؛

(د) تقارير عن الاجتماعات والمناسبات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛

(هـ) نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(و) موجز أسبوعي عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، بعنوان ''أنباء عن أعمال المنظمات غير الحكومية'' (*NGO Action News*)، متاح على صفحة المجتمع المدني في موقع ''قضية فلسطين'' على شبكة الإنترنت.

٣٢ - وتعتقد اللجنة أن الشعبة ينبغي لها أن تقوم، بالتشاور مع مكتب اللجنة، بمواصلة استعراض المنشورات الحالية وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بالمنشورات التي تحتاج إلى تحديث، ولا سيما الدراسة المعنونة ''قضية فلسطين: الجوانب القانونية'' (Question of Palestine: legal aspects).

واو - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٣٣ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن زيادة تطوير موقع ''قضية فلسطين'' على شبكة الإنترنت وتوسيعه وتحديثه، بما يشمل نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) المتاح على الإنترنت. وينبغي للشعبة أن تعمل لكي يكون جمع وثائق الأمم المتحدة والوثائق المتصلة بها في إطار نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملا ويغطي آخر التطورات، كما ينبغي لها أن تعمل على تحسين مظهر الموقع الشبكي وتيسير الوصول إلى محتوياته من المعلومات وجعله قابلا للتصفح على الأجهزة المحمولة، وذلك من خلال إعادة تصميم الموقع. وينبغي للشعبة أيضا أن تواصل تقديم المعلومات عن أنشطة اللجنة عن طريق مواقع فيسبوك وتويتر ويوتيوب وخدمة RSS feeds، وإخطار المستعملين بجديد المواد المنشورة في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

زاي – اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٣٤ – ناشدت اللجنة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في ضمان العدالة للشعب الفلسطيني، ونظمت اجتماعا خاصا ومعرضا فلسطينيا في المقر تحت شعار ”أعمال الحياكة الفلسطينية: خيوط الاستمرارية والهوية والتمكين“، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. ودعمت اللجنة احتفالات مماثلة أُقيمت في العديد من مكاتب الأمم المتحدة في الخارج. وفي اليوم نفسه، اتخذت الجمعية العامة، بمناسبة مناقشتها العامة السنوية لقضية فلسطين، عدة قرارات جددت فيها الولايات المنوطة بكيانات الأمم المتحدة المكلفة بحماية وتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين. واللجنة ملتزمة هذا العام، عام ٢٠١٧، الذي يدخل فيه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عامه الخمسين، بحشد الناس في جميع أنحاء العالم للقيام بأعمال شتى وإقامة المناسبات تضامنا مع الشعب الفلسطيني بغية إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

حاء – برنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين

٣٥ – ترى اللجنة أن شعبة حقوق الفلسطينيين يتعين عليها، في ضوء ما لبرنامجها الذي قررته الجمعية العامة لبناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين من أهمية وفائدة، أن تواصل في عام ٢٠١٧ تطوير هذا البرنامج وتحسينه، وذلك لأغراض منها دعم حكومة دولة فلسطين في جهودها الرامية إلى إقامة مؤسسات أكثر كفاءة ومسؤولية وشفافية، وإلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومطلوب من الشعبة في هذا الصدد، وتحت رعايتها، أن تنظيم حلقة دراسية لبناء القدرات في موضوع أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في بيروت في آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٦ – واعترافا من اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تقاسم وتطبيق الخبرات والحلول الناجعة والمستدامة والمجدية التكاليف والقابلة للتكرار، فإنها تطلب إلى الشعبة أن تزيد من العمل مع هذه البلدان والمنظمات، وتوسع نطاق برنامج بناء القدرات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣٧ – ولا تزال اللجنة ترى أنه من الضروري، عند اختيار المرشحين للاستفادة من برنامجها المتعلق ببناء القدرات والتدريب، إيلاء اعتبار خاص لتشجيع المشاركة على نطاق واسع من جميع مؤسسات دولة فلسطين، وللتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة تلافيا للتداخل بين

البرامج وتعددها المفرط، ولتحقيق التوازن بين الجنسين. وينبغي أيضا الحرص على الاستخدام الأمثل للموارد لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المشاركين. ويتعين التشجيع على مواصلة تقديم التبرعات من جانب الدول الأعضاء والدول المراقبة والمنظمات الدولية، كل حسب مستطاعه، لوضع البرنامج على أسس مالية متينة. وينبغي أن تُعقد دورات تدريبية في مقر الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، بما في ذلك في دولة فلسطين، رهنا بتوافر التمويل.

طاء – مواصلة الاستعراض والتقييم

٣٨ – ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع وما يطرأ من تطورات سياسية، وستجري ما يلزم من تعديلات. وستعمل جاهدة للحصول على ردود المشاركين في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها، ومن الشركاء الآخرين، ولتطبيق الدروس المستفادة واتِّباع أفضل الممارسات.

٣٩ – ومراعاة من اللجنة لقيود الميزانية، سيكون من أولويات اللجنة استخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. وستسعى جاهدةً إلى تنظيم مناسباتها بالشراكة مع الجهات المهتمة من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لترتيبات تقاسم التكاليف. وستدعو اللجنةُ شعبةَ حقوق الفلسطينيين إلى تبسيط الوثائق مع الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تكنولوجيا المعلومات الحديثة، بما في ذلك استخدام الطرق الموفرة للورق، حيثما كان ذلك مناسبا. وستقوم بتعبئة وسائل التواصل الاجتماعي وأصحاب المدونات الإلكترونية من أجل تشجيع تغطية الأنشطة التي تقوم بها والمناسبات التي تنظمها والتفاعل معها على الصعيد العالمي، وذلك بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وستسعى إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي بين الخبراء المدعوين، وستقوم بتشجيع المشاركة النشطة للحكومات من المجموعات الإقليمية كافة. وستعمل اللجنة، عن طريق مكتبها، على إجراء تقييم دوري لنتائج الأنشطة التي تقوم بها والمناسبات التي تنظمها، والبت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يتعين اتخاذها لتعزيز مساهمة تلك الأنشطة في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها. وسيربط المكتب الاتصال مع أعضاء اللجنة الآخرين وأصحاب مركز المراقب لديها، إضافة إلى عموم أعضاء الأمم المتحدة، بغية إشراكهم في أنشطة اللجنة الرامية إلى التوصل إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.